

فريق التسهيلات العالمي

الحملة العالمية لمكافحة الفقر معاً من أجل المساواة

إرشادات السياسة بتاريخ 17 تشرين الأول\ أكتبر عام 2007

ملاحظة: تركز إرشادات هذه السياسة على مواقف الإجماع التي شهدتها الاجتماعات العالمية التي عُقدت في بيروت بتاريخ شباط أفرير 2006، وفي بروكسل بتاريخ تشرين الثاني نوفمبر 2006، و في مونتيفيديو بتاريخ أيار\ مايو 2007. كما ستحدّد التحالفات الوطنية مواقفها حيال واقعها وشروطها المحلية.

أهداف سياسة التغيير العامة

القضاء على الفقر واللامساواة

لا يتمثل وضع حدّ للفقر واللامساواة، بالقضاء عليهما فحسب، إنّما بتغيير السياسات التي تسبب عدم توازن، عالمياً، كما وتغيير الاعتقاد الذي يعتبر أنّ النمو الاقتصادي يكفي لتقليص نسبة الفقر واللامساواة.

المتطلبات الأساسية (التفاصيل كاملة مذكورة أدناه)

- إجراء محاسبة عامة، وممارسة السلطة، وتطبيق حقوق الانسان.
- عدالة التجارة.
- زيادة كمية المساعدات ونوعيتها بشكل ملحوظ، كما وتمويل المشاريع التنموية.
- إلغاء الديون.

المساواة الجنوسية

تشكل حقوق المرأة والمساواة الجنوسية، محور القضاء على الفقر، وصياغة السياسات المحلية، والقوانين، والتخطيط. كما يتعيّن على الحكومات أن تحقق المساواة، والعدالة الاجتماعية، وتوقف كل أشكال العنف التي تقوم ضدّ المرأة، وفي الوقت نفسه، عليها أن تدعم حقوق المرأة بما في ذلك مشاركتها السياسية، وحققها بالحصول على الموارد.

أهداف الألفية للتنمية: يتعيّن على الحكومات أن تتعهد بتحقيق أهداف الألفية للتنمية وتخطيها من خلال التخطيط الذي يركز على هذه الأهداف الوطنية، واعتماد سياسات للقضاء على الفقر. كما يتعيّن بذل جهود وطنية مستدامة بهدف القضاء على الفقر وتحقيق أهداف الألفية للتنمية. إضافة إلى ذلك، يجب أن تُبذل هذه الجهود وتطبّق بشكل ديمقراطيّ، وشفاف ومن مسؤولية المواطنين. كما يتوجّب على الحكومات أن تضمن التزامها بتحقيق هذه الأهداف، عن طريق جمع المزيد من الموارد المتعلقة بالتعليم الأساسي، الاستشفاء الأساسي، كما وصحة الأم و الطفل، مياه الشفة النقية، والتسهيلات الصحية للجميع. ويتعيّن على الحكومات الوطنية أن تعي أن تحقيق أهداف الألفية للتنمية يشكل الخطوة الأولى نحو تحقيق هدف القضاء على الفقر.

حقوق الإنسان

نطالب بأن يتمّ الاعتراف بالمساواة الجنوسية وحقوق المرأة، كمسائل محورية في القضاء على الفقر. كما يشكلّ دعم حقوق الأقليات كلّها أساساً لتحقيق هذه الأهداف.

التغيير المناخي

يتعيّن على الحكومات جميعها أن تضمن حقّ الفقراء في المصادر الطبيعية والطاقة، بما في ذلك السكّان الأصليين منهم. كما يتعيّن على الدول الغنية أن توقف الانبعاثات الصادرة من البيوت البلاستيكية، وتوفّر تمويلاً إضافياً (ما يفوق نسبة 0,7% التي تلتزم بها كمساعدات)، لكي تدعم الدول النامية، في تأقلمها مع تأثيرات التغيّرات المناخية. ولا بدّ من الالتزامات الدولية لضمان قيام عمل فعليّ تجاه تغيّر المناخ. يتعيّن على هذا الالتزام

أن يتقيد بالأسس التالية: أن يدفع الملوّثون بدل تعديهم على المناخ والأجواء، أن يتمتع الجميع بحقهم في الغذاء، ألا يحلّ إنتاج الفيول البيولوجي مكان إنتاج الطعام في الاراضي المزروعة، أو تؤدي إلى تهديم الغابات، إضافة إلى التمويل، والحصول بحرية على التقنيات التي تخفّف الانبعاثات من البيوت البلاستيكية، كما وأن يأتي الإنسان في الدرجة الأولى من ثم الربح. (بيان الحملة العالمية لمكافحة الفقر في مونتيفيديو، أيارا مايو 2007)

تفاصيل متطلبات الحملة الأساسية

المحاسبة العامة، وممارسة السلطة، وتطبيق حقوق الإنسان يتعيّن على الحكومات والمؤسسات المتعددة الجنسيات أن تكون مسؤولة بالكامل تجاه شعوبها، وشفافة في استخدامها للموارد العامة.

- ضمان المساواة، والخدمات العامة للجميع (أي الصحة، والتعليم بما فيه التعليم للراشدين، تأمين المياه، والحاجيات الأساسية)، إضافة إلى وقف الخصخصة حيثما تسبّب الحرمان والفقر.
- تركيز سياستهم الصحية على الوقاية الصحية، والصحة الإنجابية، ومحاربة وباء السيدا AIDS، والأمراض الناتجة عن الفقر.
- ضمان المساواة الجنوسية، والعدالة الاجتماعية، ووقف كل أشكال العنف ضدّ المرأة ودعم حقوقها بما في ذلك، مشاركتها السياسية وإمكانية الحصول على الموارد.
- تعزيز آليات إعادة التوزيع التي تضمن المساواة، كإصلاح الأراضي، والزيادة الضريبية المتصاعدة، واستراتيجيات تقليص الفقر.
- وضع سياسات تضمن التوظيف التام والمنتج، مع الاهتمام الخاص بتأمين وظائف للشباب.
- توفير دعماً كاملاً وفعالاً لبناء السلام، ووضع استراتيجيات تقادي النزاعات، كما وضمن أن برامج إعادة الإعمار ما بعد النزاع، ستحافظ على العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على الفقر، والمحاسبة العامة.

- يتعيّن على الحكومات أن تعترف بدور المجتمع المدني الأساسي في التنمية:
- إشراك المجتمع المدني في صياغة أولويات التنمية العالمية، والوطنية، واتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بها، وتطبيقها. بما في ذلك الفقراء، والنساء، والسكان الأصليين، والأقليات، والأولاد، والشباب، والأشخاص المختلفي القدرات، والعاملين، والنازحين، والذين تأثروا بنزاع ما، أو بالاستعمار والكوارث، والأشخاص المصابين بمرض السيدا.
 - تعزيز حق الحصول على المعلومات ودعم حرية التعبير عن الرأي، بما في ذلك حرية الإعلام، وحرية إنشاء الجمعيات .
 - ضمان مشاركة المجتمع المدني في مسألة الميزانية.
 - ضمان اعتلاء الشباب مناصب الشركاء في التنمية واتخاذ القرارات، وليس البقاء أهدافاً فيها.

يتعيّن على الحكومات والمؤسسات المتعددة الجنسيات أن تكون مسؤولة بالكامل تجاه أفرادها، وشفافة في استخدامها للموارد العامة. كما يتوجب أن يتم الإصلاح في السلطة. "تنادي الحملة العالمية لمكافحة الفقر بإقامة عالم يسوده النظام، حيث تعمل المؤسسات المالية الدولية (أي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة الدولية)، في ظلّ الأسس التي وضعتها تعهدات الأمم المتحدة، وموجبات حقوق الإنسان بهدف تنظيم الاقتصاد العالمي على أكمل وجه. " (إعلان بيروت، بتاريخ آذار/مارس 2006)

يتعيّن على قواعد التجارة الدولية وسياسات التجارة الوطنية أن تدعم سبل العيش المستدام، وتعزّز حقوق المرأة، والأطفال، والسكان الأصليين، وتساهم في القضاء على الفقر. (إعلان مونتيفيديو بتاريخ أيارا مايو 2007)

العدالة التجارية، لا التجارة الحرّة الدول المتقدمة الحق في تحديد سياساتها التجارية، فيدارون بذلك مصلحة شعوبهم.

- وضع حدّ للمساعدات المالية التي تؤدي إلى بيع كميات كبيرة من المنتجات الرخيصة في الأسواق العالمية.
- يتعيّن على الحكومات الوطنية أن تؤثر على المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الممولّين، أو مصادر تمويلية، بهدف جعل قوانينها أكثر عدالة.

يتوجّب وقف الاتفاقات التجارية غير العادلة، بما في ذلك اتفاقات تعاون اقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والـ ACP، والاتفاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأميركية واليابان، تولّد الاتفاقات التجارية غير العادلة علاقات تجارية غير عادلة أيضاً لا تتلاءم مع التنمية المستدامة في الدول التي لازالت تحتاج للتنمية.

في حين أننا نظهر تضامنا مع الحركات الاجتماعية، ومنظمات المزارعين، والاتحادات التجارية، والجماعات الإيمانية، والمنظمات غير الحكومية من دول الـ ACP "إفريقيا، والكاربيبي، والهاديء"، ندعو الاتحاد الأوروبي للقيام بما يلي:

الآ يفرض على دول إفريقيا، والكاربيبي، والهاديء، تحرير التجارة وغيرها من المسائل المتعلقة بها، كما تخفيف الضغط عنها، لكي توقّع اتفاقية الشراكة الاقتصادية للعام 2007، كما خيارات غير متبادلة لضمان عدم الوقوف في وجه صادرات هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي.

المساعدات

تدعو الحملة العالمية لمكافحة الفقر، إلى زيادة كمية المساعدات ونوعيتها، بشكل ملحوظ، وزيادة التمويل من أجل التنمية. مع حلول العام 2015، يتعيّن على الدول المانحة ان تزيد نسبة مساعدتها عن 0,7% من الناتج القومي المحلي. من المفترض أن تُمنح مساعدات موحّدة إضافية وأفضل. كما بتعيّن على المؤسسات المالية الدولية، أن توقف تطبيق شروط سياستها الاقتصادية على التمويل.

إلغاء الديون

في حين عدم ملاءمة تدابير إلغاء الديون أو فشلها في تمكين الدول الفقيرة من تحقيق أهداف الألفية للتنمية، وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية، فإننا ندعم مجموعة استراتيجيات الدول النامية، المتعلقة بالدين غير المقبول، وغير الشرعي.

يتعيّن على المؤسسات المالية الدولية، أن تلغي فوراً ديون الدول الفقيرة المتراكمة. كما لا يجب أن يُعتبر إلغاء الديون، و ضمانات اللاجئين، والتلاميذ الأجانب في الدول المانحة، بمثابة مساعدة.

يجب ألا يُؤثر إلغاء الدين، بشكل معاكس، على معدلات الدين في أي دولة.